IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/760
Date: 30 June 2009

General Distribution
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا بشأن ورقة غير رسمية بعنوان "اقتراح جمهورية كوريا بشأن المعايير المحتملة للنُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي"

تلقت الأمانة رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا تُحيل نص ورقة غير رسمية بعنوان "اقتراح جمهورية كوريا بشأن المعايير المحتملة للنُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي".

وحسبما هو مطلوب في تلك الرسالة، تُعمَّم الورقة غير الرسمية المذكورة أعلاه مرفقة طيه لإطلاع جميع الدول الأعضاء عليها.

اقتراح جمهورية كوريا
بشأن المعايير المحتملة للنُهُج
المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي

حزيران/يونيه ٢٠٠٩

تنامي الاهتمامات بالطاقة النووية

١- تلاحظ جمهورية كوريا أن عدداً متزايداً من الدول يبدي اهتماماً بتوليد الكهرباء عن طريق استخدام الطاقة النووية، وذلك بالتوازي مع تصاعد القلق إزاء تغير المناخ بسبب انبعاثات غازات الدفيئة وإزاء الطابع المتقلب لأسعار النفط الدولية. واستناداً إلى تقرير صدر مؤخراً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، سترتفع القدرة العالمية على توليد القوى النووية من ٣٧٢ غيغاواط كهربائي في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٧٣ غيغاواط كهربائي كأقل حد متوقع وإلى ٧٤٨ غيغاواط كهربائي كأعلى حد متوقع، بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن يرتفع عدد البلدان التي تشغّل محطات لتوليد القوى النووية من ٣٠ بلداً في الوقت الراهن إلى ٥٠ بلداً في عام ٢٠٣٠.

٢- وقد يسفر تجدد الاهتمام بالطاقة النووية عن انتشار التكنولوجيات النووية الحساسة، مما قد يؤدي بدوره إلى تزايد الشواغل الدولية بشأن الانتشار النووي. ولئن كان ينبغي احترام حق الدول المشروع في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بموجب أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية احتراماً كاملاً، فإن على المجتمع الدولي أن يسعى لإيجاد نُهُج فعالة للتصدي لخطر الانتشار الناجم عن حصول عدد متزايد من البلدان إلى تكنولوجيا الوقود النووي الحساسة. وإزاء هذا الوضع، دارت مناقشات مكثفة بشأن وضع خطط متعددة الأطراف لضمان الإمداد بالوقود النووي، أو اتباع نُهُج متعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي. ومنذ أن أحيا الدكتور البرادعي، المدير العام للوكالة، في عام ٢٠٠٣، المناقشات المعنية بالنهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي وشجّع على إجرائها، قُدم إلى الوكالة ١٢ اقتراحاً أو ورقة بهذا الشأن.

٣- وبما أن جمهورية كوريا تعتمد إلى حد كبير على الطاقة النووية وتتعهد برنامجا نوويا مدنيا ضخما، فإن من الأهمية بمكان أن تحصل على الوقود النووي بطريقة مستقرة ومستدامة واقتصادية. ولهذا السبب، تولي جمهورية كوريا اهتماما عن كثب للمناقشات الدولية الجارية بشأن النُهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي، وتؤيد الفلسفة الأساسية لتلك المناقشات، وهي ترويج استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ضمن إطار متعدد الأطراف، مع التصدي في الوقت نفسه لأوجه القلق إزاء الانتشار النووي في حقبة النهضة النووية التي لاحت نُذُرها. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية كوريا تأييداً كاملاً الجهود الدولية المبذولة في سبيل تحقيق أهداف وروح مبادرات النُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي، وهي على استعداد للمساهمة البناءة في المناقشات حول هذا الموضوع.

تفرُّد جمهورية كوريا في مجال تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية

٤- أصبحت جمهورية كوريا، في غضون فترة لا تتعدى ثلاثة عقود منذ إنشاء محطاتها الأولى للقوى النووية في عام ١٩٧٨، تتبوأ المرتبة الخامسة بين البلدان الرئيسية المنتجة للقوى النووية في العالم، حيث يوجد لديها ٢٠ مفاعلا عاملا. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة القوى النووية من حوالي ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مع مضاعفة عدد محطات القوى النووية.

٥- ولما كانت جمهورية كوريا تستورد ٩٨ في المائة من موارد الطاقة لأغراض الاستهلاك الداخلي فقد اعتمدت إلى حد بعيد على الطاقة النووية للمضي قدما في تنميتها الاجتماعية- الاقتصادية على امتداد العقود الأخيرة. ولعل جمهورية كوريا ما كانت تستطيع المحافظة على تنميتها المستدامة لو لم تتوافر لها الطاقة النووية خلال أزمتي النفط العالميتين في السبعينات والثمانينات والأزمة المالية التي اندلعت في أواخر التسعينات. وحتى في الوقت الراهن، ما فتئت جمهورية كوريا تستفيد من الطاقة النووية للتغلب على الركود الاقتصادي الذي خيم على العالم بأسره.

٦- وقد ظلت جمهورية كوريا، التي لا تملك أي مرفق حساس لدورة الوقود النووي، تعتمد على السوق الدولية للوقود النووي والخدمات المتصلة به لتلبية احتياجاتها من الوقود النووي. ولم تواجه جمهورية كوريا الكثير من الصعوبات في النفاذ إلى السوق أثناء تطوير طاقتها النووية. بيد أن جمهورية كوريا تواجه اليوم مهمة عاجلة تتمثل في إيجاد الحلول المناسبة للكميات الكبيرة من الوقود النووي المستهلك المتراكمة الناتجة عن المفاعلات النووية العاملة العشرين. وبمعدل التراكم الحالي، يُقدّر أن تصل قدرة المرافق المؤقتة لخزن الوقود النووي المستهلك في الموقع إلى حالة التشبّع ابتداء من عام ٢٠١٦.

٧- وفي ضوء تجربة جمهورية كوريا الفريدة من نوعها في مجال تطوير برامج نووية سلمية، فإنها ترى أنه من المهم لكفالة نجاح المشاريع المتعددة الأطراف الحالية أو المستقبلية فيما يتعلق بدورة الوقود النووي أخذ المعايير التالية في الاعتبار في سياق تخطيط لتلك المشاريع والمداولات بشأنها.

ألف- النظر في ديناميات آلية السوق

٨- تؤيد جمهورية كوريا المفهوم الأساسي ذاته الذي أقرته بالفعل عدة اقتراحات وأوراق بشأن النُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي، وهو أن تكون هذه النُهُج عنصرا مكمّلا واحتياطيا لآلية السوق القائمة. وفي هذا الصدد، ترى جمهورية كوريا أن هذه النُهُج ينبغي أيضا ألاّ تعوق أو تقوّض سوق خدمات الوقود النووي التجارية التي تتسم بحسن الأداء والتي يحدد فيها التفاعل بين العرض والطلب سعر خدمات الوقود في السوق.

٩- فالإمداد بالوقود أو الحصول إلى خدمات الوقود لا يحدثان في فراغ. وسيؤدي تنامي الطلب على خدمات الوقود النووي اللازمة للتوسع في توليد القوى النووية إلى ارتفاع أسعار خدمات الوقود ما لم تحدث زيادةٌ مناظرة في قدرات خدمات الإمداد بالوقود النووي في العالم. وإذا لم تستجب الدول المورّدة لتزايد الطلب استجابة سليمة وفي الوقت المناسب، ولاسيما تزايده لأسباب لا تتعلق بالسوق أو لأسباب تتعلق بالانتشار النووي، فقد يغري ذلك الدول بتطوير تكنولوجيا محلية لإنتاج الوقود، بدلا من أن يثنيها عنها. ولذلك تعتقد جمهورية كوريا أن النُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي ينبغي أن تأخذ في الحسبان جانبي عرض وطلب الوقود النووي كليهما لدى النظر في ديناميات آلية السوق.

باء- التوازن بين الحق المشروع والالتزامات الرقابية

١٠- من حيث الاعتبارات السياسية المتعلقة بالنُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي، تعتقد جمهورية كوريا أن هذه النُهُج ينبغي ألا تُنفَّذ بطريقة تُنكر الحق المشروع في استخدام الطاقة النووية للأغراض

السلمية أو تقيّده. وهناك عاملان يتعين النظر فيهما عند تقييم "مشروعية" سعي الدول إلى اقتناء تكنولوجيا حساسة محلية لدورة الوقود، هما: (١) الجدوى الاقتصادية، (٢) وأمن الطاقة. ومن الممكن تحديد الجدوى الاقتصادية عن طريق مقارنة مدى معقولية سعر السوق بالسعر المقدّر في حالة إنتاج الدول الوقود النووي مباشرة. وقد يتوقف أمن الطاقة على حصة الطاقة النووية في مجموع إمدادات الدولة من الطاقة. وإذا ما أقامت النهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي حاجزا لا مبرر له في وجه المورّدين المحتملين ذوي الاحتياجات المشروعة للحصول على تكنولوجيات ومرافق الوقود النووي الحساسة فسينتهي بها الأمر إلى إطالة أمد الهيكل الحالي لسوق الوقود النووي، وستزيد الهوة عمقا بين المورّدين (الموسرين) والمستهلكين (المعوزين).

١١- وتعتقد جمهورية كوريا اعتقادا راسخا أن الحق غير القابل للمساس به في تطوير البحوث بشأن الطاقة النووية وفي إنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، المنصوص عليه في المادة الرابعة، يجب أن يُمارس في ظل الامتثال التام لالتزامات عدم الانتشار والالتزامات الرقابية الواردة في المواد الأولى والثانية والثالثة من معاهدة عدم الانتشار. وترى جمهورية كوريا أنه يجوز للدول أن تتمتع بهذا الحق بموجب المادة الرابعة بقدرما تنفذ الضمانات وتلتزم بعدم الانتشار. ومن هذا المنظور، تشدّد جمهورية كوريا على البروتوكول الإضافي وعلى إيجاد نظام داخلي فعال لمراقبة الصادرات، بوصفهما مؤشرين مهمين لتقييم وفاء الدول بالتزامات عدم الانتشار.

جيم- إدماج المرحلة الختامية في الترتيبات النووية المتعددة الأطراف

١٢- لا يناول معظم الاقتراحات المقدمة حتى الآن سوى قضايا المرحلة الاستهلالية من الدورة النووية الكاملة، متجاهلا المشاكل المرتبطة بالمخزون العالمي المتنامي من الوقود المستهلك. بيد أن القضايا المتصلة بالمرحلة الختامية من الدورة، مثل معالجة الوقود النووي المستهلك، تتسم بالدرجة نفسها من الحساسية إزاء الانتشار التي يتسم بها إثراء اليورانيوم، الذي يشكل قضية رئيسية من قضايا الانتشار المتصلة بالمرحلة الاستهلالية من الدورة.

١٣- وعليه، تشدد جمهورية كوريا على التعاون الدولي على صوغ حلول متعددة الأطراف لمشاكل المرحلة الختامية من دورة الوقود النووي بقدر تشديدها على المرحلة الاستهلالية من تلك الدورة. ولما كانت جمهورية كوريا تواجه صعوبات متزايدة في تخزين الوقود النووي المستهلك، فإنها تأمل أن تكون الاقتراحات الحالية أو المقبلة بشأن النُّهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي شاملة لدورة الوقود النووي بأكملها، كما أنها تؤيد فكرة إنشاء **مراكز دولية لإعادة المعالجة وإعادة المعالجة/إعادة التدوير**.

دال- نُهُج قائمة على الحوافز، لا على الرقابة

١٤- المسألة الرئيسية في نجاح اقتراحات النُّهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي هي كيفية جعل هذه الخطط جذابة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فمن غير المرجّح أن تقبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية باقتراحات النُّهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي إذا أنكرت هذه الاقتراحات الحق في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية أو قيّدته أو أبطلته، أو إذا لم تشعر هذه الدول بحاجة ماسة ومعقولة لإيجاد بدائل للاعتماد الحصري على السوق الحالية. فإذا اعتقدت الدول أن استيراد الوقود النووي من الخارج يتسم بكفاءة اقتصادية أكبر فسيتقلص كثيرا الحافز الذي يدفعها إلى بناء مرافق خاصة بها، كما ستتقلص مشروعية بناء تلك المرافق.

١٥- وإزاء هذه الخلفية، تعتقد جمهورية كوريا أن من المستصوب والعملي بقدر أكبر أن تتخذ الاقتراحات بشأن النُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي نُهجاً قائمة على الحوافز، مثل ضمان الإمداد بالوقود النووي بسعر جذاب من الناحية الاقتصادية في جميع الأوقات، أو تقديم خدمات دورة الوقود النووية بكاملها، ابتداء من الإمداد بالوقود النووي ووصولا إلى التصرف في النفايات المشعة الناجمة عن النفايات النووية، بما يشمل إعادة تدوير الوقود المستهلك، بشروط أفضل، مقابل الالتزام الطوعي بالامتناع لمدة طويلة عن السعي إلى اقتناء مرافق دورة الوقود النووي الحساسة.

هاء- زيادة مسؤولية الدول الحائزة للأسلحة النووية والبلدان المورِّدة

١٦- توافق جمهورية كوريا على الرأي الذي أدلى به الدكتور البرادعي في كلمته أمام مؤتمر مجلس المحافظين في آذار/مارس ٢٠٠٩ بأن النُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي ليست مسألة مستقلة بل ترتبط بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وتشدّد جمهورية كوريا على تضافر الجهود والتعاون بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية في سبيل إنجاح النُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي.

١٧- وينبغي على وجه الخصوص أن تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المورِّدة للمواد النووية جهودا أكبر وأن تتحمل مزيداً من المسؤولية المالية في سبيل بناء الثقة الدولية في النُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي في المراحل الأولى، بغية إقناع المجتمع الدولي بأن منافع تلك النُهُج ستعمّ جميع المشاركين. ومن دواعي الارتياح في هذا الصدد إبداء الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حسن نيتهما بتوفير ١٧ طنا متريا من اليورانيوم الشديد الإثراء و ١٢٠ طنا متريا من اليورانيوم الضعيف الإثراء، على التوالي، من أجل تدعيم آليتي الضمان الخاصتين بهما. وتأمل جمهورية كوريا أن تتبرع الدول الحائزة للأسلحة النووية لمصرف دولي للوقود النووي بجزء معيّن من اليورانيوم الشديد الإثراء الناتج عن نزع الأسلحة النووية، باعتبار ذلك ثمرة من ثمار السلام العالمي. ويحدو جمهورية كوريا الأمل أيضا في أن التراكم التدريجي لمبادرات بناء الثقة هذه التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية سيوفر بدوره أساساً متيناً للانتقال بمناقشات النُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي إلى المرحلة التالية.